[41] [صحة القول بان الدلالة تابعة للارادة [30] وما يرى من الانتقال إلى المعنى من الالفاظ وان صدرت من غير الشاعر، فهو من باب انس الذهن وليس من باب الدلالة، الا ترى انه لو صرح واحد بانى ما وضعت اللفظ الكذائي بازاء المعنى الكذائي، وسمع منه الناس هذه القضية ينتقلون إلى] = صورة ذات الملحوظ، وأما نفس تلك الصورة فغير متصورة ولا ملتفت إليها لا بتصور آخر، للزوم انقلاب الآلي إلى الاستقلالي، ولا بنفس ذلك التصور، للزوم تأخر الشئ عن نفسه، فإذا كان التصور المذكور مغفولا عنه فكيف جعله الواضع مع غفلته عنه جزءا أو قيدا للموضوع له ؟ وكيف يجعل تابعوا الواضع اللفظ الصادر منه كاشفا للمعنى. مع كونهم غافلين عنه ؟ والالتفات إلى التصور المذكور بالنحوة المرآتية بالتفات آخر - كالالتفات إلى المرآة بتلك النحوة، بحيث يحكم عليه بنقصان حكايته أو تماميتها - وان كان ممكنا ولا نمنعه بنحو الايجاب الجزئي، لكن ذلك لا يكفي لمدعي الكلية، الا إذا ادعى الملازمة بين الالتفات إلى الشئ والالتفات إلى التفاته، وهو ينجر إلى التسلسل. ولكن فيه: ان مجرد عدم كون التصور متصورا بتصور آخر غير ملازم لكونه مغفولا عنه، بحيث لم يمكن للواضع جعله جزءا للموضوع له أو جزءا للمكشوف لتابعيه، بل يكون حضور المتصور عند النفس بحضور صورته وحضور الصورة بحضور نفسها، ولذا يقال: لحاظ الشئ على قسمين: آلي واستقلالي، ولو كان عن اللحاظ الآلي غفلة لما صح تقسيم اللحاظ اليهما، فمعنى التصور الآلي انه ملحوظ بالمعنى الحرفي، وهو خلاف الاستقلالي بأن توجد صورة الصورة في الذهن مستقلا، لا أنه غير ملحوظ وغير ملتفت إليه أصلا، مثلا: الناظر إلى المرآة آلة غير غافل عن آليتها والا لسقطت لو كانت في يده، ولترتب عليه آثار نفس المرئي بلا توسط كونه في المراة، وهو خلاف الوجدان. [30] أي - بعد ما عرفت من كون مدلول اللفظ ارادة المعنى والمعنى المراد بنحو ما مر - تعرف أن الارادة لو لم تكن لم يكن ذلك بدلالة، بل جهالة وضلالة - كما عبر بها في الكفاية في مقام الدلالة التصديقية - وقد مر أنها عين دلالة اللفظ فراجع.